

## كلمة ونص

### خيار وفقوس

محمود الصالح

حققت الطبقة العاملة خلال مسيرتها الكثير من المكاسب وما زالت تناضل لتحقيق المزيد من المطالب العمالية التي تعتبر من الحقوق الأساسية. ولأن المسكن يعتبر الحاجة الأساسية لكل إنسان ولا يمكن أن نؤسس أسرة جديدة دون وجود المسكن، واستشعاراً من القيادات العمالية عبر مسيرتها بأهمية هذه الحاجة تم إنجاز آلاف الشقق السكنية للعامل تحت عنوان السكن العمالي حيث قامت اللجنة العليا للسكن العمالي بإنجاز الضواحي السكنية العمالية وفق القانون ٤٣ / لعام ١٩٨٢ الناظم لعملية إنشاء المساكن العمالية. والحقيقة أن هذه الخطوة حققت نتائج طيبة من خلال تأمين المساكن للعاملين في الدولة وحققت لهم الاستقرار الذي تقتضيه طبيعة الحياة. لكن مازال مشروع السكن العمالي قاصراً عن تحقيق رسالته الكاملة نتيجة عدم تشغيل عمال القطاع الخاص بهذا السكن نظراً لتحديد القانون ٤٣ / الجهات المستفيدة من هذه المساكن بالجهات العامة فقط وفي ذلك ظلم واضح لشريحة كبيرة من العمال في القطاع الخاص وتمييز غير مستحب بين العامل في الدولة والعامل في القطاع الخاص وكان الأول ابن الست والثاني ابن الجارية - هكذا يقول عمال القطاع الخاص - علماً أن جميع العمال يؤدون نفس الالتزامات ويفترض أن لهم نفس الحقوق وفق ما نص عليه قانون التنظيم العمالي. وإن الحجة التي تتمسك بها الجهات المعنية بالسكن العمالي أنه لا ضمانات مادية لاستيفاء قيمة المسكن من العامل في القطاع الخاص والحقيقة أن الضمانة هي تأمينات العامل لدى مؤسسة التأمينات لأنه مشمول بها كما هو العامل في القطاع العام لأن العامل لدى القطاع العام يمكن أن يستقيل أو يتوفى في اليوم التالي لتخصيصه في السكن ولا ضمانات لديه إلا الراتب التأميني وهذا هو حال العامل في القطاع الخاص. الحقيقة إنه مطلوب تعديل القانون ٤٣ / وتشمل عمال القطاع الخاص في السكن العمالي لأنهم متساوون في الواجبات ويفترض أنهم متساوون في الحقوق...



توجه لمنع استيراد سلع لها مثيل محلي

## يقصر أمد التقاضي.. ويحقق العدالة للمتقاضين مجلس الدولة يعد مشروع قانون لأصول المحاكمات وكتاباً للفتاوى بشأن الوزارات



### رئيس مجلس الدولة له الوطن: قضاء الدول التي فرضت عقوبات على سورية ليس مستقلاً

محمد منار حميجو

كشف رئيس مجلس الدولة محمد الحسين أن المجلس شكل لجنة لوضع مشروع قانون أصول محاكمات للمجلس يتناسب مع الدور الذي يقوم به ويعمل على تبسيط الإجراءات لتقصير أمد التقاضي مشيراً إلى أن هذا المشروع سحقيق نوعاً من التوازن بين الأطراف ولاسيما إعطاء الطرف الآخر حق الدفاع عن نفسه.

يغير أننا من ضمن هيكلية الدولة باعتبار أن المؤسسة القضائية هي جزء من هذه المؤسسات إلا أنه ليس من الضرورة أن تتحكم بها المواقف السياسية. وقال الحسين: إننا لا ننكر أن هناك تدخلاً بين السياسة والقضاء وهذا موجود في كل دول العالم إلا أن ذلك لا يعني أن تدخل في الأحكام القضائية أو يقطع العلاقات مع أي دول أخرى من الناحية القضائية.

لا يعكس على المؤسسات القضائية في تلك الدول. وكشف الحسين أن العلاقات القضائية مع فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية مقطوعة منذ فترة طويلة حتى من ناحية تبادل الخبرات مشيراً إلى أنه لم يتم إيفاء أي قاض من المجلس منذ فترة طويلة وهذا يعتبر عاراً على تلك الدول التي تحم القضاء بالسياسة.

المقودين كاشفاً أن هناك العديد من الوزارات أرسلت إلى مجلس الدولة تطلب منه بيان وضع القانون بهذه الظاهرة. وأضاف الحسين إنه يجب على أي مؤسسة أو إدارة أن تحترم رأي المجلس وإذا كانت لا تريد تطبيق قراره فإنه يفضل عدم سؤاله مشدداً على ضرورة احترام رأي المجلس.

وقال الحسين في لقاء مع «الوطن» إن هدف المشروع هو جعل المجلس قضاء مستقلاً يخدم المرفق القضائي مشيراً إلى أن المشروع السوري حينما وضع قانون مجلس الدولة في عام ١٩٥٩ لم يضع معه قانون أصول محاكمات يخدم إجراءات سير الدعوى ما فتح الباب لاجتهاد بشكل كبير ولذلك فإنه لا بد من وضع قانون أصول محاكمات يضبط العملية القضائية. وبين الحسين أن هذا المشروع سيققق العدالة للمتقاضين وأن اللجنة الحالية تعمل على إيجاد قانون عصري يتناسب مع المرحلة الراهنة حيث تبقى مواد قابلة للتطوير.

ولفت الحسين إلى أن مجلس الدولة بحاجة إلى دعم الحكومة رغم أن هناك اهتماماً كبيراً من رئيس الحكومة به.

وأوضح الحسين: إن هذا الإجراء من تلك الدول يدل على أنه لا قضاء مستقلاً في العالم وأن السياسة هي المعيار التي تتحكم به مؤكداً أن الحكومة السورية تعمل على فصل السياسة عن القضاء إلا أن هذا لا

سورية أجبرت مؤسساتها القضائية في عدم التعامل مع القضاء السوري رغم أن هناك الكثير من الدول تدعي أن لديها قضاء مستقلاً وأن أي موقف سياسي

بالظاهر التي أفرزتها الأزمة ومنها انتشار ظاهرة المحصنة للسويداء.

## أهل السويداء لوزير التموين: خفض الأسعار

السويداء - عبير صيمومة

ارتفعت أصوات المواطنين في السويداء مطالبة بتخفيض الأسعار وتنقيت جنيونها وتحليقها غير المنطقي ومطالبة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان ماجد صفيح بكبح جماح التجار وتفعيل نظام الفاتورة الذي يحيى المواطن والتاجر على حد سواء، جاء هذا خلال جولة سريعة لصفية على أسواق السويداء ومؤسسات التدخل الإيجابي في المحافظة والإطلاع على واقع العمل وتوافر المواد والسلع فيها، حيث أكد الوزير صفية أن جميع المواد الغذائية متوافرة وبأسعار معقولة. لافتاً إلى أن هناك تفاوتاً بأسعار الخضار والفواكه في أسواق الخضار التي جرى زيارتها أثناء جولته التي تضمنت زيارة مشروع إقامة محطة وصمعة حبوب في أم الزيتون، كما أشار الوزير إلى أهميتها للمحافظة وأن إنتاج القمح في المحافظة قليل إضافة إلى زيارته فروع المخازن الآلية في شهبا وقنوات وصلات الاستهلاكية والخزن والتسويق وسندس، وخلال اجتماعه بالفعاليات الاقتصادية والأهلية والخدمية في المحافظة جرى طرح قضية تحرير الأسعار وكيفية ضبطها حيث أشار صفية إلى أن قرار تحرير الأسعار ليس له وجود وأن هناك تسعيراً مركزياً للمواد الأساسية وللمستوردة، مشيراً إلى صدور قانون جديد لحماية

## الحلقي مع نواب الرقة إعادة تشكيل مكتب تنفيذي في المحافظة وتأمين رواتب الموظفين

التقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أمس أعضاء مجلس الشعب عن محافظة الرقة برئاسة الشيخ خليل الفهل.

وتناول الحديث الواقع المعيشي والخدمي في المحافظة ولف الحلقي إلى حرص الحكومة على تأمين كل الخدمات والمستلزمات المعيشية والمواد التموينية لأبناء المحافظة والالتزام بدفع رواتب أبناء المحافظة وخاصة أنه تمت إعادة تشكيل مكتب تنفيذي مؤقت لمحافظة الرقة مؤكداً ثقته أن جيشنا الباسل سوف يحرر كل شبر من الأرض السورية وأن محافظة الرقة ستبقى في قلب سورية وجزءاً غالياً وعزيراً وأن بقاء الإريانيين فيها مسألة وقت فقط فجيشنا قادم إلى الرقة وسوف يهزم قطعان الإريانيين ويحاسبهم على جميع الجازر الإريابية التي يرتكبونها بحق أبناءنا الأعراف في الرقة.

## المراد المائية واليونسيف: لحل مشاكل المياه في حلب ودرعا

عدداً أكبر من المواطنين، مبدياً استعداد فريق المنظمة للوقوف على الاحتياجات العاجلة والملحة في قطاع المياه والصرف الصحي. وأوضح سلامة التزام المنظمة بتقديم الدعم منظومة الكهرباء وإعادة تأهيلها لمعالجة مياه الصرف الصحي بعدد ذلك تأمين الكابلات الكهربائية والقطع التبديلية للمنضات المؤسسة مياه دمشق، إضافة لتأمين مواد التعقيم وتنفيذ وحدات الترشيد الملحي بعدة أماكن بدمشق وصيانة شبكات الصرف الصحي لمدينة دمشق (التضامن - برزة) والتدخل الإسعافي لنقل مياه الشرب بالصهاريج لمدينة درعا.

الصحي، ما انعكس إيجابياً على أرض الواقع حيث تجاوزت نسبة الإنجاز للعام الحالي ٥٠ بالمئة. وأشار إلى ضرورة الاهتمام بتنفيذ خطة المدير الإقليمي للشرب الأوسط بيتر سلامة، والممثل المقيم للمنظمة هناء سنجر، والوفد المرافق واقع العمل وأفاق التعاون المستقبلية، وإمكانية توظيف الدعم المقدم بالشكل الأمثل، بما يضمن استمرارية تأمين خدمة مياه الشرب لجميع المواطنين في كافة المناطق، خلال لقاء بينهما أمس.

عمار الياسين

بحث وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشخبة مع وفد منظمة اليونسيف برئاسة المدير الإقليمي للشرب الأوسط بيتر سلامة، والممثل المقيم للمنظمة هناء سنجر، والوفد المرافق واقع العمل وأفاق التعاون المستقبلية، وإمكانية توظيف الدعم المقدم بالشكل الأمثل، بما يضمن استمرارية تأمين خدمة مياه الشرب لجميع المواطنين في كافة المناطق، خلال لقاء بينهما أمس.

## لوحات جديدة للسيارات ه أرقام بدلاً من ٦ مع رموز للمحافظات

فادي بك الشريف

كشف مدير المؤسسة العامة للشح الحديدي الحجازي حسين محمد علي في تصريح له، «الوطن» عن أنه خلال الفترة القادمة سيتم توريد معمل لوحات السيارات وذلك لإنتاج لوحات سيارات بأحدث المواصفات العالمية في هذا المجال مؤكداً أنه تمت دراسة الجدوى الاقتصادية والمؤسسية الآن في مرحلة فض العروض، مشيراً إلى أن هدف المشروع هو تحديث المعمل القديم في المؤسسة.

وأكد مدير عام المؤسسة له الوطن: إن المشروع من المتوقع أن يحقق إيرادات سنوية تقوق ٥ مليارات ليرة سورية كعائد سنوي عندما يصبح قيد التشغيل لافتاً إلى أن التوريد سيتم بعد الانتهاء من فض العروض. وبين محمد علي أن المشروع يتضمن في مضمونه لوحات جديدة به أرقام بدلاً من ٦ أرقام إضافة لرموز نقل على المحافظات.

وتأتي أهمية المشروع في تلافيف العديد من العيوب في اللوحات القائمة والتي تم إنتاجها بطريقة قديمة إضافة لأهمية في عملية سرعة الإنتاج مقارنة مع المكاسب البدوية. وتوضيح المذكرة التي حصلت عليها «الوطن»، والخاصة بلوحات السيارات أن رئيس مجلس الوزراء واقف على المباشرة بالمشروع لأن الجدوى الاقتصادية محققة منه حيث قامت المؤسسة العامة للشح الحديدي الحجازي بتكثيف لجان لوضع دفاتر الشروط الفنية لتوريد خط إنتاج جديد وكذلك دفاتر الشروط الفنية لمبنى معمل اللوحات ودفاتر الشروط الفنية للمواد الأولية اللازمة من (رولات ألومنيوم - ورق عاكس - ريبونات التلوين) حيث تم الإعلان عن توريد خط إنتاج جديد لمعمل تصف سيارات بأحدث المواصفات العالمية.

«الفينيق السوري» في اللاذقية

لنفس السوق السوري ولكن «للمواطن مباشرة»، ويصنف السعر هو أساس الحملة بخطوتها الثانية وأغلب المواطنين في المراكز التي يتم بيع المنتجات فيها سيكون العاملون من الجرحى أو أصحاب الإعاقات الجسدية بهدف إنسان، وستتم مراعاة الجودة والصلاحي لكل منتج وقرق السعر يسدده المغتربون، كما تقوم الحملة بشراء البضائع من ورشات عمل

من الأسواق العالمية وتحويلها لداخل البلد ذلك لرفع سعر صرفها، المرحلة الثانية لدعم المنتجات السورية وهي خطوة تسير جنياً إلى جنب مع دعم الليرة بالمرحلة الأولى عن طريق زيادة الإيداع في الحسابات الحكومية السورية من المغتربين.

وحول آلية دعم المنتجات توضح زريق بأن شراء المنتجات من الأسواق وإعادة بيعها

اللاذقية - عبير سمير محمود

الأزمة السورية كشفت وتكشف يوماً عن معدن الشعب السوري الذي يتعلق بأصله ويلمع براقاً في كل أرجاء العالم كما الشمس التي تزيح الظلام بإشراقها ولو من بعيد... هكذا حال بعض المغتربين السوريين الذين لم يخرج وطنهم من قلوبهم رغم بعد المسافات... ويعملون كل ما بوسعهم لمساعدة كل مواطن داخل سورية معتبرين عملهم بمثابة «رد جميل» لوطن يتحدث عن كرمه الغريب قبل القريب فكانت حملته تركز على دعم الليرة السورية ودعم المنتجات الوطنية كحملة (الفينيق السوري) التي تقوم على سبع خطوات كما تقول الدكتورة سمرين زريق وهي من مؤسسي الحملة، مبنية في تصريحتها له «الوطن» أن الحملة في خطواتها السبع متوازنة لدعم الليرة السورية والاقتصاد من كل النواحي، ولكل مرحلة أو خطوة طابع ولون مختلف، فالأولى تتمثل بشراء الليرة السورية

وتوضح المذكرة أن المؤسسة تمتلك معملاً للوحات السيارات منذ ١٩٧٤ وتقوم من خلال المعمل المذكور بتصنيع لوحات السيارات لكل مديريات النقل بالمحافظات ويعد من أهم الموارد المالية الرئيسية في المؤسسة علماً أنه معمل بدوي، ذاكرة أنه تم إدراج بند تطوير معمل لوحات السيارات في الخطة الاستثمارية في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥.

